في « الوثائق الصهيونية المركزية » ووثائق الدولة ودار كانس نلسون .

وقرر المؤتمر الثاني لجمعية الوثائق الاسرائيلية سنة ١٩٥٩ نشر دليل مفصل عن مجموعات الوثائق المحفوظة في جميع دور الوثائق التاريخية في فلسطين المحتلة ، وبدأت هذه الدور العمل في هذا المشروع (خصوصا وثائق الدولة والوثائق الصهيونية المركزية) على اساس اصدار دليل لكل مؤسسة وثائقية ، ثم دمجها فيما بعد في دليل جامع .

وليس هناك وقت محدد خاص لاستعمال الوثائق من قبل الجمهور ، فان القانون يسمح بحرية الدخول الى وثائق الدولة بالشروط التالية : أ — الا تكون الوثائق المطلوبة قد صنفت في عداد المستندات المتعلقة بالامن قبل نقلها الى وثائق الدولة . ب — ان تكون هذه الوثائق قد انتقلت ملكيتها الى وثائق الدولة مع كامل الحق بالتصرف بها ، فاذا كانت الوثائق قد انتقلت اليها فقط لضرورة الحفظ والصيانة ، فان الجهة المالكة تضع الشروط التي تريدها لاستعمالها . وفي الوثائق الصهيونية المركزية يسمح للباحثين بحرية مطالعة الوثائق التي تعود الى ما قبل سنة ١٩٣٠ ويمكن الاطلاع على الوثائق الاحدث ولكن بعد فحص محتوياتها ، وقد تبنت دور الوثائق الاخرى تدبيرا من هذا القبيل ، اما الوثائق الموجودة في قسم الوثائق العسكرية فتغطي فقط فترة ما بعد التقسيم ، الا انها لم توضع بعد في متناول الباحثين .

قال مدير وثائق العدو في احد المؤتمرات الدولية(٥): « وكوثائقي مسؤول ، سأحاول التعرض لمسائل التعاون الدولي لتيسير أمر الاطلاع على الوثائق في نقطتين رئيسيتين . ١ — كيف نستطيع المساهمة في اسرة الوثائق وطلابها . ٢ — ماذا نريد ان نتلقى من هذه الاسرة ومن الاونسكو . ان الوثائق لدينا مفتوحة للجميع ، من اجانب ومحليين على السواء ، دون تمييز ، لا نحتفظ لاي باحث بحقوق خاصة ، ولكننا نحيطه علما بالمشاريع الاخرى التي تشبه مشروعه . اما الوقت الذي يتحتم انقضاؤه على الوثائق حتى يمكن الاطلاع عليها ، فهو مبدئيا ٣٠ عاما ، كحد اقصى ، الا انه يمكن الاطلاع على وثائق احدث اذا كانت ضرورات الامن تسمح بذلك ، وقد تمت الموافقة في مناقشات مجلس الوثائق الاعلى على انظمة ميزت بين زمر متعددة من الوثائق للبت في امر الاطلاع عليها . واذا سمح بالاطلاع على الوثائق ، وباعطاء صور عنها (ميكروفيلم) ، فان الحق الادبي لا يعطى مع تلك الصور، الميكروفيلم مسموح به فقط لنبحث العلمي، اما حق النشر فيتطلب اذنا خاصا كل مرة . هذا وقد قامت « جمعية الوثائق الاسرائيلية » بنشر دليل عن جميع الوثائق ، مع قائمة كاملة بالزمر الوثائقية »(٦).

وليس هناك احصاء معتمد عن الاقبال على مطالعة الوثائق في فلسطين المحتلة بشكل عام ، الا أن جهاز المراقبة في « الوثائق الصهيونية المركزية » سجل ان معدل الاشخاص الذين يقصدون دور الوثائق للمطالعة يوميا يتراوح بين ١٠ — ١٥ شخصا ، وقد كان عدد رواد الوثائق في الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٥٦ — ١٩٦٠ حوالي ١٥٠٠٠ زائر ، استخدموا خلالها ١٣٠٠٠ ملف و ١٥٠٠٠ كتاب و ٥٢٠٠ صورة فوتوغرافية .

وتلعب الوثائق دورا هاما في الحياة الثقافية بفلسطين المحتلة ، فهناك الاحاديث الاذاعية التي يلقيها الوثائقيون ، وهناك المقالات التي تنشر في كل من الصحافتين المهنية والشعبية ، واللجان التي تتابع النشرات الاجنبية .

والواقع ان السلطات الاسرائيلية شعرت بحاجة الى الوثائق المحفوظة في الخارج لاكمال الوثائق التي نقصت من حوزتها ، وهي الوثائق التي نقصت من المجموعات التي كانت تهمها في توجيه الدراسة التاريخية لصالحها ، فتتبع كل ما نشر عنها من الادلة والفهارس حتى الدوريات ، ومنتخبات الوثائق المطبوعة، والمجموعات الكاملة المطبوعة ،والوثائق المصورة على (الميكروفيلم) ، وقد بدا لها هذا النوع الاخير من صور الوثائق (التي برعت فيها واشنطن) افضل نوع لتوثيق تاريخ العصر الذي نعيش فيه وتاريخ الجيلين او الثلاثة السابقين ، ذلك ان غزارة الوثائق المتعاظمة تجعل طباعتها ونشرها بشكلها الطبيعي ضربا من المستحيل ، لذلك كان الميكروفيلم رخيصا وكافيا في هذا المضمار . يقول مدير الوثائق في فلسطين المحتلة في احد المؤتمرات الدولية(٧): « بالنسبة الى ادلة الوثائق ذات الاهمية القصوى في العمل لوضع قوائم للوثائق غير الموجودة لدينا والمكملة لوثائقنا وتصوير نسخ ميكروفيلم ، يجدر ابداء الملاحظتين التاليتين :